شرح رحلة مني علامة زمخشرية انموذج ايملة كمي رلاتا بيد
مخردن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقة
كل من تجرد في اكتسابه باي طريق كان من النظر والرياضة وان
وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه جاد بالغ النهاية
على معنى انه لا يبلغ كنهه من اتى بجد فليس بشيء لخلوه عن هذه الفائدة
اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان فيه ايهام
جواز التجديد بدون البلوغ الى الكنه وهو بط ولا يحصى اي لا ينضبط
عدد نعمه عادة في الكشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
اي لا تضبطوا اعدادها فالاحصاء ههنا مستعمل في الضبط فقط فقط بعد
على سبيل التجريد كما قالوا في قولك كلمني بعد ليلا وحار
اي صار متحيرا في عجاج فانار رواح العالمين بكسر اللام ونارا
اي صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح جمع شبح العالمين
بفتح اللام والصلوة على من لم ير اي لم يبصر فلا يتقفى الا مفعولا
واحدا وقوله ترا وهو بتخيين ما بقي من رسم اثنى للكفر الاكيد
وجاء من الحمد عطف تفسيري في مختار الصحاح الطموس الانمحاء
يقال دثل وجلس وقعد غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم
وثالثا عطف على ترا ولا زائدة مؤكدة لمعنى اي ولم ير سماء

واخرا توفيقا وبيت بالجر اى ابتداء بيت من الابيات ليفيد مجانسة
وتمرنا اى خداقة فى باب الاعراب واعتيادا عليه يقال مرن
على الشئ من باب دخل تعوده واستمر عليه فى مختار الصحاح معتصما حال من
فاعل ابتدائى من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كائنا
من الله وقدم الحال على من الله على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد
وان لم يجز فى الافصح التسبيح فى الافعال اعتصم بتمسك وما وقع
فى بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب اللغة التى
رأيناها فانه الهادى الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة
ومتعذرا عطف على معتصما بان تنفى الى غير هذا مبذول والعذار
اى الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى قال رب انى
لا املك الا نفسى واخى وقال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى
رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجر
والزاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان يا المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى جاز اسكانه وهو الاكثر فى الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه
اجتماع لامين وجاز فتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه ايضا
اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف فى غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود من الكلام هو غير النداء لتوجه الى طلب فيطلب الوقوع منه
بالكسرة ليتوجه الى المقصود وجاز ابدال الفا لانه نوع من التخفيف
لا يكاد هذا الابدال يوجد فى غير النداء حتى يا بابا وزعم وعلى قوله

قوله صلى الله عليه وسلم نفق بلالا لا بغير تنوين اصله يا بلال فحذف
الياء وقلبت الياء المتكلم الفا واما ما روى مضموما او منونا على فعل
بلال اسم جنس كالكلب فرعون موسى فليس مما نحن بصدده لكن
ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا فى المضاف الى ياء المتكلم
انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال
يا عدوى يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا
ما قالوا فعليك به فانه ينفعك فى مواضع شتى ومحل رب يجوز
ان يكون الياء المحذوفة منصوبة لانه مفعول به لان معناه اريد او اطلب او نحو
رب ويارب مع ساقتها اى اخواتها وغايتها يقال ساقة الجيش
اى مؤخرها يعنى ان قوله يارب مع قوله انى لا املك الا
نفسى واخى فى محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر
لان الجملة انما تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب
لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها
حظ من الاعراب لانها حجة فيما هو موقع المفرد وهذا مشهور
لا ستره بالضم ما يستر فيه اى لا ساتر فيه وصف الجملة اى جملة
يارب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول
لا يكون الا جملة اى مقول القول الذى قصد به الحكاية جملة محكية
مستقلة ليست الا وهذا قالوا واجيب ان بعد القول يخ
الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون

فسمي تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف
او مقدرا فان الجار والمجرور سيمي ظرفا اصطلاحيا اشرنا
اليه نحو ما في الدار زيد وما قد لك زيد بهذا وقولنا
في الشرطية معنى قيد زاده صاحب العباب في شرح اللباب
قال وقولي معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا
اراد واذلك اد خلوا كان واسندوا الى ضمير الشان
وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية
معنى انتهى وقوله التي تتوقف صحة الالفاظ عليها
اي تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا
اي فلتوقف المباحث الآتية قدم المصنف هذا الباب الكائن
في الاصطلاحات على سائر الابواب هذا وارد فاي عقبه بقوله
الباب الرفع / اي مرفوع بالابتداء الثاني مرفوع تقديرا
على ان صحة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف
كون مرفوع المحل على الخبرية للمبتدإ اللفظية مجرورة على انها
صفة العوامل القياسية مجرورة لفظها ايضا اي كاللفظية
بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثاني لان العوامل
المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث
سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة

ترفع

ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع
اسما على العاملية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا
قياس مطرد ولو ترك قوله فهذا لكان اظهر فجميع الافعال
فلك ان تجري انت بهذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب
اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء يجر قوله مثلا
نصب على مصدرية اي امثل مثلا ويجر على وزن عظم صيغة
مؤنث ولم اي لفظ لم بضم الميم سماعي خبر لقوله قولنا وقوله
منحصر فيما سمع من العرب صحة كاشعة للسماعي وليس
لك ان تجاوز انت عما سمعته من العرب ولا شك المطرد
يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم
جرى مجرى الشاذ هذا النادر عن القياس الخارج
عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اي الساقط وقوله
الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى
بالتقديم فلذلك قدمه ثم قال الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على
الرابع لشرف لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس
البصري وفيه بحث لان العوامل اللفظية الالفاظ التي هي
اصوات محصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع
فليو قال يعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى و

مثلا نصب على المصدرية

بخ

والمعنوية بالقلب فقط لانه اى العامل المعنوية اى
اما الابتداء الرافع للمبتدا والجزم ووقوع المضارع موقع
جنس الاسم الرافع للمضارع اوكون الصفة برفوع
او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما
سيجئ في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد
منها مما عقل لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف
بالشيئين على ما يعرف بالشئ الواحد المزية بمعنى الفضيلة
فالفعلية لا فعيل لها في الاساس غزيت عليها التفضلة و
جعلها المزيا ثم قدم الص الباب الرابع في العوامل المعنوية
على الباب الخامس في فصول من الوقاية لان المراد من علم
النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل
وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه
من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها
مما يهمها مهمات القنا وليست بمقصودة من هذا الفنا
وان كانت مقصودة في هذا الفنا والفرق بين المقصود من هذا
الفنا وبين المقصود في هذا الفنا ظاهر حيث يشمل الشئ المقصود
الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفنا مقدم على المقصود
في هذا الفنا فلهذا قدم الرابع على الخامس واوراد الصفات الابواب
في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات

بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما
ذكرنا في الكتب المضبوطة اى في قوله محترزا عن المضبوطة ولعل
المضبوطة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذهب
الحصر اى حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال المحوب عنه في هذا
الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية او لا
فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه
المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون البحث من جهة العاملية
او لا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا
او سماعيا معنويا فالاول اى ما يكون العامل فيه قياسيا هو
الباب الثاني والثاني اى ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب
الثالث والثالث اى ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب
الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة
العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم
كون البحث من جهة العاملية ان لا يكون هو الباب الخامس
الذي في فصول من العربية فلا يجوز ان يكون شيئا آخر
لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم
بالانحصار اما عقلي اي مجرد بين النفي والاثبات بجزم
النظر مجردا ملاحظة مفهوما بالانحصار واما استقرائي اي لا يكون
كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بينا الجمهور

لكن قد اعتبر بعضهم بهنا قسما آخر وسماه حصرا جعليا
وبيانه ان ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق بجعل جاعل
ايا يكون المقوم تاجعله جاعد على تعداد تلك الاقسام
كالمصباح المجعول على الابواب الثمة او لا يتعلق بجعل جاعل
فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم اعاغ
الاستقرائي وان تعلق فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا
فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا عقلي
لان بنائه العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع
ذلك السؤال بالعلم بالاستقراء يعني اذا لم يكن للحاسة الجزئية
من جهة العاملية يلزم بثبوت الحاس بالاستقراء في اجزاء الكتاب

وابوابه لا بالعقل لان العقل
يجوز ان يكون شيئا
آخر غير الحاس قد وقع
الفراغ من تحرير
هذا الكتاب على
يد المذنب
المتجاوز
بالعفو
والغفران